

سؤالاً وجواباً حول ضريبة الشركات في الإمارات 45





أوضحت الهيئة الاتحادية للضرائب، أن ضريبة الشركات التي سيبدأ تطبيقها من 1 يونيو 2023، تحتسب سنوياً عن أعمال الشركات. وستخضع الأعمال التي لها سنة مالية (تقويمية) تبدأ من 1 يناير/ كانون الثاني 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2023، لضريبة الشركات اعتباراً من 1 يناير/ كانون الثاني 2024. ويعني ذلك أن غالبية الشركات المدرجة في الدولة، ستخضع للضريبة الجديدة من مطلع 2024. وبحسب «الهيئة»، تطبق الضريبة على كافة الأعمال والأنشطة التجارية في الدولة، باستثناء أنشطة استخراج الموارد الطبيعية، والتي ستبقى خاضعة لضرائب الشركات على مستوى الإمارة المحلية.

وسيتم اعتبار جميع الأنشطة التي يقوم بها الكيان القانوني «أنشطة أعمال تجارية»، وبالتالي تقع هذه الأنشطة ضمن نطاق ضريبة الشركات في الدولة. وسيكون الدخل الخاضع للضريبة هو صافي الربح / الدخل المحاسبي للأعمال، بعد إجراء تعديلات على بعض العناصر التي سيتم تحديدها بموجب قانون ضريبة الشركات في الدولة.

وصافي الربح / الدخل المحاسبي للأعمال هو المبلغ المعلن عنه في بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة دولياً. وسيتم احتساب ضريبة الشركات المستحقة الدفع على حصة الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375 ألف درهم، وما دون ذلك صفر.

ما هي ضريبة الشركات؟ -1

ضريبة الشركات التي سيتم تطبيقها في دولة الإمارات، هي شكل من أشكال الضرائب المباشرة المفروضة على صافي الدخل أو الربح الذي تحققه الشركات والأعمال الأخرى.

«في بعض الدول الأخرى، تتم الإشارة إلى ضريبة الشركات بـ «ضريبة دخل الشركات» أو «ضريبة أرباح الأعمال».

لماذا تستحدث الإمارات ضريبة الشركات؟ -2

إن فرض ضريبة الشركات بناءً على أفضل الممارسات الدولية سيعزز مكانة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار، ويسرع تطوير الدولة وتحولها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية

مع استحداث ضريبة الشركات، تجدد الدولة التزامها نحو استيفاء المعايير الدولية للشفافية الضريبية ومنع الممارسات الضريبية الضارة

هل الإمارات هي أول دولة تستحدث ضريبة الشركات؟ -3

إن معظم دول العالم لديها نظام ضريبة شركات شامل بما في ذلك معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

متى ستصبح ضريبة الشركات في الدولة سارية؟ -4

ستسري ضريبة الشركات في الدولة للسنوات المالية التي ستبدأ من أو بعد 1 يونيو 2023. على سبيل المثال

ستخضع الأعمال التي تبدأ سنتها المالية في 1 يوليو 2023 وتنتهي في 30 يونيو 2024 لضريبة الشركات في الإمارات * (اعتباراً من 1 يوليو 2023 (وهي بداية السنة المالية الأولى التي تبدأ من أو بعد 1 يونيو 2023

والأعمال التي لها سنة مالية (تقويمية) تبدأ من 1 يناير 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر 2023 ستخضع لضريبة * (الشركات في الدولة اعتباراً من 1 يناير 2024 (وهي بداية السنة المالية الأولى التي تبدأ من أو بعد 1 يونيو 2023

هل سيتم تطبيق ضريبة الشركات على الأعمال في كل إمارة؟ -5

ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة هي ضريبة اتحادية وبالتالي سيتم تطبيقها على كل الإمارات

ما هو دور الهيئة الاتحادية للضرائب؟ -6

ستكون الهيئة الاتحادية للضرائب هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتحصيل وتنفيذ ضريبة الشركات في الدولة

ما هو دور وزارة المالية؟ -7

ستبقى وزارة المالية «الجهة المختصة» لأغراض الاتفاقات الثنائية/المتعددة الأطراف والتبادل الدولي للمعلومات لأغراض الضريبة

من سيخضع لضريبة الشركات؟ -8

تطبق ضريبة الشركات على كافة الأعمال والأنشطة التجارية في الدولة، باستثناء أنشطة استخراج الموارد الطبيعية والتي ستبقى خاضعة لضرائب الشركات على مستوى الإمارة المحلية

هل ستخضع الكيانات الأجنبية والأفراد الأجانب لضريبة الشركات في الإمارات؟ -9

ستخضع الكيانات الأجنبية والأفراد الأجانب لضريبة الشركات في الدولة فقط في حال قيامهم بنشاط تجاري أو بنشاط عمل مستمر أو منتظم.

كيف سيتم تحديد ما إذا كان للكيان القانوني «أعمال» تقع ضمن نطاق ضريبة الشركات في الدولة؟ -10

سيتم اعتبار جميع الأنشطة التي يقوم بها الكيان القانوني «أنشطة أعمال تجارية» وبالتالي تقع هذه الأنشطة ضمن نطاق ضريبة الشركات في الدولة.

كيف سيتم تحديد ما إذا كانت للفرد «أعمال» تقع ضمن نطاق ضريبة الشركات في الدولة؟ -11

يمكن تحديد ذلك عموماً بالرجوع إلى الفرد الذي يحمل (أو يتوجب عليه الحصول) على رخصة تجارية أو تصريح للقيام بالنشاط التجاري و/ أو الصناعي و/ أو المهني ذي الصلة في الدولة.

كيف يتم تحديد ربح / دخل الأعمال الذي سيخضع لضريبة الشركات في الدولة؟ -12

سيكون الدخل الخاضع للضريبة هو صافي الربح / الدخل المحاسبي للأعمال، بعد إجراء تعديلات على بعض العناصر التي سيتم تحديدها بموجب قانون ضريبة الشركات في الدولة. إن صافي الربح / الدخل المحاسبي للأعمال هو المبلغ المعلن عنه في بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة دولياً.

ما هي نسبة ضريبة الشركات؟ -13

إن نسب ضريبة الشركات هي كالاتي:

للدخل الخاضع للضريبة حتى 375,000 درهم 0 %

للدخل الخاضع للضريبة الذي يزيد على 375 ألف درهم 9 %

ونسبة ضريبية مختلفة على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات المستوفية لمعايير محددة يتم وضعها وفق «الركيزة الثانية» لمشروع تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ما المقصود بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات؟ -14

الشركة متعددة الجنسيات هي شركة تعمل في بلدها الأم، وكذلك في دول أخرى من خلال شركة تابعة أجنبية أو فرع أو أي شكل آخر من أشكال التواجد / التسجيل. إن كسب الدخل من خارج بلد الأم دون وجود أو تسجيل أجنبي لن يؤهل الأعمال كشركة متعددة الجنسيات. في سياق الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي العالمي كما هو مقترح في إطار «الركيزة الثانية» لمشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، يشير مصطلح «الشركة الكبيرة» إلى شركة متعددة الجنسيات لديها إيرادات عالمية مجمعة تزيد على 750 مليون يورو (3.15 مليار درهم تقريباً).

هل سيتم فرض ضريبة الشركات على الراتب المكتسب من الوظيفة؟ -15

لن يتم تطبيق ضريبة الشركات في الدولة على راتب الفرد أو إيراد آخر مُكتسب من الوظيفة سواء تم استلامه من العمل الحكومي أو من القطاع الخاص.

هل سيخضع الفرد الذي لديه رخصة تجارية لممارسة الأعمال التجارية في الإمارات العربية المتحدة إلى ضريبة -16 الشركات في الدولة؟

سيقع الدخل الذي يكتسبه فرد لديه رخصة تجارية ضمن نطاق ضريبة الشركات في الدولة.

هل يخضع الفرد الذي يقوم بالاستثمار في العقارات في الدولة لضريبة الشركات في الدولة؟ -17

إن الاستثمار في العقارات من قبل الأفراد بصفتهم الشخصية لا يخضع لضريبة الشركات في الدولة في حال لا يُشترط حصول الأفراد على ترخيص تجاري أو تصريح لممارسة هذا النشاط في الدولة.

هل يخضع الفرد لضريبة الشركات على عائداته المكتسبة من الاستثمار؟ -18

لن يتم إخضاع الأفراد لضريبة الشركات في الدولة على أرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية، وأي دخل آخر محقق عبر تملكهم للأسهم أو أي أوراق مالية أخرى بصفتهم الشخصية.

هل سيخضع الدخل الذي يكسبه المحترف المستقل لضريبة الشركات؟ -19

تطبق ضريبة الشركات عموماً على الإيرادات المكتسبة من الأنشطة التي تتم ممارستها ضمن الرخصة التجارية للمحترف المستقل، إلا أنه لن يتم استحقاق الضريبة ما لم يجاوز صافي دخله السنوي 375,000 درهم.

هل يخضع الدخل الذي يكتسبه الفرد من الودائع البنكية لضريبة الشركات؟ -20

لن تخضع الفوائد وأنواع الدخل الأخرى من الودائع البنكية أو برامج الادخار التي يكتسبها الأفراد لضريبة الشركات في الدولة.

في حال حققت إحدى الأعمال دخلاً خاضعاً للضريبة بقيمة 400,000 درهم في سنة مالية معينة، فما هي قيمة -21 ضريبة الشركات المستحقة الدفع؟

سيتم احتساب ضريبة الشركات المستحقة الدفع على النحو التالي:

الدخل الخاضع للضريبة من 0 إلى 375,000 درهم بنسبة 0% = 0 درهم

حصة الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم (أي $400,000 - 375,000 = 25,000$ درهم) بنسبة 9% = 2,250 درهماً

ستكون ضريبة الشركات المستحقة الدفع عن السنة المالية $2,250 + 0 = 2,250$ درهماً

سيتم تخفيض الضريبة المستحقة الدفع بمقدار أي ضرائب أجنبية مدفوعة يتم تكبدها على الدخل ذي الصلة.

هل سيتم إعفاء أي شخص من ضريبة الشركات؟ -22

ستبقى الأعمال العاملة في مجال أنشطة استخراج الموارد الطبيعية خاضعة لضرائب الشركات على مستوى الإمارة المحلية وستكون خارج نطاق ضريبة الشركات الاتحادية في الدولة. سيتم توفير المزيد من المعلومات حول الإعفاءات والاستثناءات الأخرى في وقت لاحق.

ما المقصود بالحصص «المؤهلة»؟ -23

تشير الحصص المؤهلة إلى حصص الملكية في شركة في الدولة أو شركة أجنبية تستوفي شروطاً معينة يتم تحديدها في قانون ضريبة الشركات في الدولة.

هل سيتم إعفاء المعاملات داخل المجموعة الضريبية من ضريبة الشركات؟ -24

لن يتم تطبيق ضريبة الشركات في الدولة على المعاملات المؤهلة بين الشركات في ذات المجموعة الضريبية وإعادة الهيكلة شريطة استيفاء الشروط اللازمة.

هل سيتم فرض ضريبة الشركات على الشركات الأجنبية والأفراد الأجانب؟ -25

ستخضع الشركات الأجنبية والأفراد الأجانب لضريبة الشركات في الدولة في حال قيامهم بنشاط تجاري مستمر أو منتظم في الإمارات العربية المتحدة.

هل سيتم إخضاع الدخل الذي يكتسبه المستثمر الأجنبي لضريبة الشركات في الدولة؟ -26

لن يتم فرض ضريبة الشركات عموماً على دخل المستثمر الأجنبي الناجم عن أرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية والفوائد وحقوق الامتياز والعائدات الاستثمارية الأخرى.

هل ستخضع الأعمال المؤسسة في المناطق الحرة لضريبة الشركات في الدولة؟ -27

ستخضع الأعمال المؤسسة في المناطق الحرة لضريبة الشركات في الدولة، ولكن سيستمر نظام ضريبة الشركات في الدولة في تقديم حوافز ضريبة الشركات المقدمة حالياً للأعمال المؤسسة في المناطق الحرة والممتثلة لكافة المتطلبات التنظيمية والتي لا تمارس أنشطة تجارية في أراضي دولة الإمارات الرئيسية.

هل يتوجب على الأعمال القائمة في المناطق الحرة التسجيل وتقديم إقرارات ضريبة الشركات؟ -28

على الأعمال القائمة في المناطق الحرة التسجيل للضريبة وتقديم إقرارات ضريبة الشركات. سيتم توفير المزيد من التفاصيل حول متطلبات الامتثال من قبل الأعمال القائمة في المنطقة الحرة في وقت لاحق.

هل ستكون المعاملة الضريبية لضريبة الشركات في الدولة مختلفة بالنسبة للأعمال المؤسسة في المنطقة -29 الحرة المالية؟

سيتم تطبيق ذات المعاملة الضريبية لضريبة الشركات على جميع الأعمال المؤسسة في كافة المناطق الحرة.

هل سيخضع قطاع النفط والغاز وقطاعات الصناعات الاستخراجية الأخرى لنظام ضريبة الشركات في الدولة؟ -30

ستبقى الشركات العاملة في مجال أنشطة استخراج الموارد الطبيعية خاضعة لضرائب الشركات على مستوى الإمارة المحلية وستكون خارج نطاق ضريبة الشركات الاتحادية في الدولة

هل سيخضع القطاع المصرفي لنظام ضريبة الشركات في الدولة؟ -31

ستخضع العمليات المصرفية لضريبة الشركات في الدولة. سيتم توفير المزيد من التفاصيل حول ضرائب الشركات الحالية على مستوى الإمارة المحلية في وقت لاحق

هل سيخضع القطاع العقاري لنظام ضريبة الشركات؟ -32

ستخضع الشركات العاملة في مجال إدارة العقارات، وأعمال البناء، والتطوير العقاري، والوكالات العقارية، وأنشطة السمسرة العقارية لضريبة الشركات في الدولة

هل سيسمح نظام ضريبة الشركات في الدولة باستخدام خسائر السنة السابقة لتخفيض الدخل الخاضع -33 للضريبة المستقبلي؟

سيسمح نظام ضريبة الشركات للأعمال باستخدام الخسائر المتكبدة (من تاريخ سريان ضريبة الشركات) لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة في الفترات المالية اللاحقة. ستنشأ الخسائر لغايات ضريبة الشركات (أي الخسائر الضريبية) عند تجاوز إجمالي الخصومات التي يحق للأعمال المطالبة بها الدخل الإجمالي للفترة المالية المعنية

هل سيُسمح بترحيل الخسائر الضريبية الفائضة واستخدامها في السنوات المقبلة؟ -34

يمكن ترحيل الخسائر الضريبية الفائضة واستخدامها مقابل الدخل الخاضع للضريبة في السنوات المقبلة، شريطة استيفاء شروط محددة. سيتم توفير المزيد من المعلومات حول شروط ترحيل الخسائر الضريبية في وقت لاحق

هل ستمكن المجموعة من الاستفادة من الخسائر الضريبية لإحدى الشركات ضمن مجموعتها مقابل الدخل -35 الخاضع للضريبة لشركة أخرى ضمن المجموعة؟

يمكن استخدام الخسائر الضريبية من إحدى الشركات في المجموعة لخصم الدخل الخاضع للضريبة لشركة أخرى ضمن ذات المجموعة، شريطة استيفاء شروط محددة. سيتم توفير المزيد من المعلومات حول شروط استخدام خسائر المجموعة في وقت لاحق

هل ستمكن مجموعة من الشركات في الدولة من تشكيل «وحدة مالية» لأغراض ضريبة الشركات في الدولة؟ -36

يمكن لمجموعة من الشركات في الدولة التقدم بطلب تشكيل مجموعة ضريبية وتتم معاملتها كشخص واحد خاضع للضريبة، شريطة استيفاء شروط محددة. ستكون المجموعة الضريبية في الدولة مُطالبة بتقديم إقرار ضريبي واحد فقط نيابةً عن كامل المجموعة

ما هي الضريبة المقتطعة عند المنبع؟ -37

الضريبة المقتطعة عند المنبع هي الضريبة التي يتم تحصيلها عند المنبع (المصدر) من قبل الدافع نيابة عن مُستلم الدخل. تتواجد الضرائب المقتطعة عند المنبع في العديد من الأنظمة الضريبية وتُستخدم على نطاق واسع فيما يتعلق بأرباح الأسهم، والفائدة، وحقوق الامتياز والمدفوعات المماثلة

ماهي نسبة الضريبة المقتطعة عند المنبع في نظام ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة؟ -38

لن يتم تطبيق أي ضريبة مقتطعة عند المنبع في الإمارات العربية المتحدة على أي نوع من المدفوعات المحلية والمدفوعات الخارجية (أي المدفوعات عبر الحدود) ضمن نظام ضريبة الشركات في الدولة

هل سيتم أخذ ضريبة الشركات الأجنبية المدفوعة على الدخل الخاضع للضريبة في الدولة في الاعتبار في نظام -39 ضريبة الشركات بالدولة؟

سيسمح نظام ضريبة الشركات في الدولة باستخدام الضريبة الأجنبية المدفوعة خارج الدولة كرصيد ضريبي مقابل ضريبة الشركات المستحقة في الدولة

هل ستنطبق قواعد التسعير التحويلي على الأعمال في الإمارات العربية المتحدة؟ -40

على الأعمال في الإمارات العربية المتحدة الامتثال لقواعد التسعير التحويلي ومتطلبات التوثيق وفقاً لإرشادات التسعير التحويلي الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هل يتوجب على الأعمال التسجيل لأغراض ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة؟ -41

سيتم توفير المزيد من المعلومات حول إجراءات التسجيل والتزامات الامتثال للأعمال في وقت لاحق

كم مرة يتوجب على الأعمال تقديم إقرار ضريبة الشركات؟ -42

يتوجب تقديم إقرار ضريبي واحد فقط عن كل فترة مالية. ولن تُطالب الأعمال بتقديم إقرارات ضريبية مؤقتة أو بسداد مدفوعات ضريبية مسبقة. تكون الفترة المالية عموماً سنة

هل سيتعين تقديم إقرار ضريبة الشركات إلكترونياً؟ -43

يتعين تقديم إقرار ضريبة الشركات إلكترونياً. سيتم إصدار المزيد من الإرشادات في هذا الصدد في وقت لاحق

هل سيتوجب على الأعمال سداد مدفوعات ضريبية مسبقة؟ -44

لا يتعين على الأعمال سداد مدفوعات ضريبية مسبقة

الصورة



هل هناك أي عواقب لعدم الامتثال لنظام ضريبة الشركات؟ -45

كما هي الحال للضرائب الأخرى المفروضة في الإمارات العربية المتحدة (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة)، ستخضع الأعمال لغرامات نتيجة عدم الامتثال لنظام ضريبة الشركات الجديد. سيتم توفير المزيد من المعلومات حول التزامات الامتثال والغرامات المطبقة في وقت لاحق

الصورة



"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024